العراق والأزمة الدولية (*)

أ. أحمد ونيّس

يعيش العالم منذ شهر أوت الماضي، على وقع أزمة دولية مركزها العراق. كيف تُفهم هذه الأزمة ؟ خلال الثمانينات نشأت "مسألة عراقية" وتكونت في فضاء الشرق الأوسط، وانضاف محور استراتيجي جديد إلى المحور العربي- الإسرائيلي. ومنذ ذلك الحين أخذ كلّ من المحورين يطوّر منطقه ومساره الخاصّين به، دون أن تكون بينهما بالضرورة علاقة. ولئن كانت التحالفات والقوى فيهما تتقاطع جزئيا فقد بقيا سياسيا متميّزين.

المسألة العراقية :

قبل أن نعمد إلى تقييم الأزمة الحالية، نحاول النظر في العوامل المكونة "للمسألة العراقية" وهي خمسة :

(*) محاضرة ألقاها الأستاذ أحمد ونيّس يوم 24 جانفي 2003 على منبر جمعيّة قدماء الصّادقية بتونس. وقد قدّم المحاضرَ الأستاذُ فؤاد المبزّع رئيس مجلس النّواب ورئيس الجمعيّة. ألقيت المحاضرة باللّغة الفرنسيّة ووقع تعريبها جماعيّا، وراجع النّص المعرّب الدكتور جمعة شيخة.

- **العامل الأول** : يمثل النظام العراقي، حقا أو باطلا، خطرا يتهدد أمن بعض دول المنطقة، والتهديد تقييم يخص كلّ دولة، قد تتمكّن من إثباته وقد لا تستطيع ذلك، لكن لابدّ لها من أخذه بعين الاعتبار في سياستها الداخلية والخارجية، فيتحكّم في اختياراتها الدّبلوماسيّة والعسكرية. فَتَصَوُّرُ التهديد أصبح أحد معطيات المجال الاستراتيجي. وفي الحالة الراهنة يجد هذا المعطى جذوره في الحرب العراقية الإيرانية، ثم حرب الكويت التي كانت لها انعكاسات لا تنسى: كلّ من العربية السعودية والبحرين وإسرائيل تلقت ثمانين (80) هجوما بالصواريخ العراقية . وفي تقييم هذه الدول ودول أخرى أيضا، لا يزال التهديد قائما بعد نهاية الحربين، وسيكون أكثر حدّة بعد رفع الحظر المفروض الآن على العراق.

- **العامل الثاني** : هو استعمال العراق للأسلحة الكيميائيّة منذ سنة 1983. فقد نصّت وثيقة صدرت عن مجلس الأمن في 26 مارس 1984 (S / 16433) ، لأوّل مرة، على استعمال أسلحة كيميائيّة في نزاع يعود إلى سنة 1983، فالعراق، حسب شهادات الدول المزوّدة من الشرق والغرب، قد بدأ برنامج أبحاث وإنتاج الأسلحة الكيميائيّة خلال السبعينات، وعمد إلى دعمه وتسريعه أثناء الحرب. ويعدّ اللجوء إلى السلاح الكيميائي في مواجهة القوات النظاميّة الإيرانيّة انتهاكا لاتفاقية جنيف سنة 1925 التي تمنع بتاتا اللجوء إلى هذا السلاح ضدّ كلّ دولة عضو في هذه الاتّفاقية. وكلّ من العراق وإيران عضوان فيها.

- **العامل الثالث** : هو استخدام النظام العراقي السلاح الكيميائي ضدّ مواطنيه منذ سنة 1987 وحتى نهاية 1988. وقد تعددت التقارير والشهادات بهذا الخصوص وتنوّعت مصادرها، خاصّة إثر لجوء آلاف من أكراد العراق إلى إيران وتركيا خلال صيف 1988، بسبب كثافة الهجوم على قراهم. فقد استطاعت السّلطات الطبيّة الإيرانية

والتركية تحديد طبيعة العناصر الكيميائيّة التي كانت سببا في التشوّهات التي لحقت اللاجئين المصابين ، وفي موت الجنود الذين سقطوا في ساحات المعارك.

ويعني العاملان الأخيران أن الخطر ليس فقط في القوة العسكرية العراقية، وإنّما في أخلاقيات المسؤولين أيضا ، الذين لا يتردّدون في استعمال ما يضرّ جيرانهم، بل مواطنيهم أنفسهم.

- **العامل الرابع :** ويتمثل في امتلاك العراق صواريخ هجومية بعيدة المدى (تتجاوز الحدود العراقية) وقادرة على أن تحمل قنابل كيميائيّة وغيرها، وخاصّة منها البيولوجية والنّووية. وحسب تقرير الأمم المتّحدة مازال العراق يمتلك بعد نهاية حرب 1991 القدرات التكنولوجية والصناعية التي تسمح له بإنتاج هذا الضرب من الصّواريخ وتطويرها. وتقدر المصالح الأمريكية الخاصّة أن حوالي أربعة وعشرين من صواريخ سكود–ب– (ومداها 300كم) ما تزال مخفية حين توقف تفتيش المراقبين في ديسمبر 1998. وحسب إسرائيل بالخصوص فإن الإخفاق في الدفاع المضاد للصواريخ زمن حرب 1991 يقتضي هجوما متواصلا إلى حدّ إزالة الصواريخ بعيدة المدى إزالة مستمرّة وقابلة للتثبت.

هذه العوامل الأربعة تمثل مشكلا يتعلّق بالأمن الإقليمي. إن أيّا من التحاليل الجدية لا يمكن أن يغفل هذه الحقيقة حتى ولو أدى الأمر إلى تجريم عدد من دول المنطقة مهما كان هذا التجريم نسبيا، وإلى تغيير طبيعة فعالية القرارات العسكرية الخطرة جدّا والتي اتخذتها تلك الدول غداة حرب 1991، أو التي يمكن أن تتخذها في الأزمنة الحالية. على هذا النحو تشكّل تلك العوامل الأربعة أساس الاختلاف الاستراتيجي بين عدد من دول المنطقة والدول العظمى خارج المنطقة، خاصة الولايات المتّحدة الأمريكية.

أما **العامل الخامس:** فهو من طبيعة مغايرة للمنطقة: نقصد الخلاف الحاد بين الحكومة العراقية ومجلس الأمن. لقد بدأ هذا الخلاف منذ 15 ديسمبر 1998 وهو تاريخ تصويت البرلمان العراقي لفائدة قرار يقضي بوضع حدّ لكلّ تعاون مع هيئة الأونسكوم L'UNSCOM وهي الهيئة التي عينّها مجلس الأمن بمقتضى قرار 687 المؤرخ في 3 أفريل 1991 للإشراف على عمليات تفتيش البرامج العسكرية العراقية. وقبل أن نحدد عناصر هذا الخلاف (وعددها ثلاثة) ينبغي أولا أن نفحص نظام الوصاية المسلط على العراق.

نظام الوصاية :

إن قرار 687 يقضي بنظام وقف إطلاق النار بصفة مشروطة مع إقرار خطّة لنزع أسلحة العراق. وإن الفقرة (ج) من القرار تقضي أن يدمّر العراق بدون قيد ولا شرط الأسلحة التي تحرمها المعاهدات الدولية، وكذلك الصواريخ ذات المدى الذي يتجاوز (150 كم)، كما تقضي بأن يلتزم العراق بعدم استعمالها أو تطويرها أو بنائها أو اقتنائها مستقبلا (وهذا هو الحصار). وتتناول هذه الفقرة بنودا أخرى: منها إعادة الممتلكات المأخوذة من الكويت، والإعلام عن الأسرى الكويتيين من جنود ومدنيين، وضبط الحدود، وجبر الأضرار... الخ، ويتحمل العراق العقوبات في حالة عدم احترام القرار.

إن مهمةَ الأونسكوم L'UNSCOM التي أُنشئت في 19 أفريل 1991 مزدوجةٌ: تفتيش ومراقبة. فأما التفتيش فالمقصود به السهر على كشف ترسانة الأسلحة غير المنصوص عليها في المعاهدات وتدميرها، وكذلك تدمير مواقع الإنتاج والتخزين. وأما المراقبة فالمقصود منها التأكد من أن العراق لن يستطيع أن يعيد بناء الإمكانيات الاقتصادية التي تسمح بإنتاج الأسلحة الممنوعة أو تخزينها. إن وظيفة المراقبة توجب

اليقظة الدائمة في ما يتعلق بالمواد ذات الاستعمال المزدوج العسكري والمدني، مما اقتضى أن يُتمّمَ نظام الوصاية على صادرات العراق ووارداتها (بقرار عدد 1051 المؤرخ في 27 مارس 1996). فالمواد المصدرة ينبغي أن يُعلم بها البلدُ المصدر هيئةَ الأونسكوم L'UNSCOM وهيئة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (L'AIEA) كما أن هذه المواد تخضع للمراقبة عند دخولها للعراق، وأيضا عند المواقع الموجهة إليه. وعلى هذا الأساس فإنّ اللجنة أتمّت في ظرف سبع سنوات وبالتعاون مع السلطات العراقية عملا ضخما في ما يتعلّق بالمواد الأربعة المحرمة. وفي خصوص الأسلحة النووية كان التفتيش أيسر وعملية الكشف أقل صعوبة. ومع ذلك فإن تقرير ختم المهمة الذي يسمح برفع العقوبات المشروطة لم يُنجز بسبب جملة من الثغرات أو من الشكوك تتعلق بالصواريخ وبالأسلحة الكيميائيّة والبيولوجية، ففي ديسمبر 1998 اصطدمت حصيلة عمل الأونسكوم L'UNSCOM بأربع نقاط .

* إن الموقع الرئيسي لإنتاج السلاح الكيميائي "المثنّى" تمّ تفكيكه من قبل السلطات العراقية قبل وصول فرق التفتيش، بحيث لا يمكن التحقق من الوجهة التي سارت إليها تجهيزات ومعدّات وأسلحة منتجة من المحتمل أنّها كانت مخزّنة.

* لقد صرّح العراق أنّ 15620 قنبلة كيميائيّة وقع تدميرها من جانب واحد وأن 16038 قنبلة أخرى وقعت برمجة تدميرها دون أن يتم ذلك. إن هذه التصريحات غير المسندة ليس من الممكن التّثبت من صحّتها إنجازا وكمّا.

* في شهر نوفمبر 1997 أثبتت اللجنة أن العراق نمّى قدراته على إنتاج سلاح كيميائي متطوّر وهو غاز الأعصاب (في إكس VX) دون أن يستطيع إثبات أن سلسلة الإنتاج والكميات المنتجة والمكوّنات قد دُمّرت.

ولا وجود لدليل متوفّر لشرح اختفاء عديد الأطنان من المكوّنات الكيميائيّة والبيولوجية وكذلك الصّواريخ ومكوّنات صواريخ "إسكود" و"الحسين" التي كان وجودها مؤكّدًا إلى سنة 1991.

الأزمة بين العراق ومجلس الأمن (1997-1998):

حتى أكتوبر 1997 كانت الأونسكوم L'UNSCOM تتعرض من حين لآخر لمواقف ترفض دخولها لبعض المواقع، ولكنّها كانت تفلح دائما وبشيء من الصبر والمهارة من تجاوز تلك المواقف الرافضة.

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر 1997، وبعد أن كانت قد قاومت سبعة أشهر للحصول على إذن يسمح لها بزيارة بعض المواقع، قرّر العراق طرد الأعضاء الأمريكيين السبعة من فريق الأونسكوم L'UNSCOM واتّهمهم بالجوسسة وبأنشطة مشبوهة. وفي الحين سمحت وساطة روسية بتحديد تركيبة اللّجنة وبمواصلة أنشطة التفقد. وحتى الثاني عشر من شهر ديسمبر أُعلن أن ثمانية قصور رئاسية يُعتبر الدخول إليها محجّرا تحجيرا قطعيا. وبتفويض من مجلس الأمن تدخّل الأمين العام كوفي عنان وتوصل في 23 فيفري 1998 إلى إمضاء مذكّرة تفاهم (M.O.U) بموجبها حُدّدت تراتيب برتوكولية للدخول للقصور الرئاسية الثمانية المذكورة، في حين وقع من جديد التأكيد على مَبدأ الدخول بدون شرط إلى كلّ موقع تُعيّنه الأونسكوم .

إن المتفق عليه فيما يتعلّق بالقصور ينصّ – فيما ينصّ– على اختيار ديبلوماسيين من الدّرجة الرفيعة. وينصّ على إعطاء مهملة بإعلام مسبق للقيام بتفقد القصور. إن مهلة الإعلام المسبق والإشارة بوصول هؤلاء الدبلوماسيين تمكنان عند الاقتضاء من تحويل الأسلحة الحسّاسة خارج القصور، ويؤدي هذا إلى أن يكون التفقد عديم الجدوى.

ثم إن مدة إعادة المفاوضات هي نفسها كافية لإخلاء القصور من كلّ أثر محتمل لهذه المواد. إنّ هذا الشك المضاعف مثّل **العنصر الأوّل** للأزمة.

أما **العنصر الثاني** فتمثّل في اكتشاف غاز الأعصاب (في إكس VX) وهو غاز مؤثر في الأعصاب وسامّ خاصّة، ينتمي إلى الجيل الثاني من الأسلحة الكيميائيّة. وكان الجنرال حسين كمال صهر الرئيس صدّام حسين هو الذي كشف في 7 أوت 1995 عن إنتاج هذا السّلاح بكميّات كبيرة، وأبلغ عن وجود مركز "الحكم" للبحث وإنتاج السلاح البيولوجي. إن مركز "سلْمان" ومركز "المثنّى" معروفان لكن مركز "الحكم" قاعدة السلاح البيولوجي بقي في السرّ كما هو الحال بالنسبة إلى سلاح غاز الأعصاب (في إكس VX).

واعتمادا على المعلومات المتوفّرة جمعت الأونسكوم L'UNSCOM عناصر لا تدحض تتعلق بوجود برنامج لإنتاج غاز الأعصاب (في إكس VX) وخاصة بقايا مواد كافية لإنتاج 200 طن من هذا الغاز، وكذلك أدلة على تواصل إنتاج هذه المواد إلى سنة 1989. إنّ السلطات العسكرية العراقية اعترفت بأنّها بدأت البحوث في برنامج إنتاج غاز الأعصاب (في إكس VX) منذ سنة 1985 وبدأت في الإنتاج سنة 1987 إلى سنة 1988. وبعد هذا التاريخ تمّ تدمير كامل الإنتاج المقدّر بـــ 3.9 طن من جانب واحد وقبل وصول فريق التفتيش. ومع ذلك فإنّ هذه الاعترافات لا تفسر كلّ شيء وليست مدعّمة بأدلّة يمكن التّثبت منها.

وفضلا عن ذلك، فقد برر العراق إيقافه لبرنامج إنتاج غاز الأعصاب (في إكس VX) بصعوبة تثبيت المادّة غير أنه قد عُثر قبل ذلك على عينات من المثبت، وإلى جانب ذلك فقد اشترى العراق تكنولوجيا إنتاج غاية في الدقة، مغذيا بذلك الاعتقاد في كونه قد تجاوز مرحلة الإنتاج على مستوى واسع. فعقدت لجنة الأونسكوم

(UNSCOM) – تجاوزا للخلاف– اجتماعا لتقييم مقدرة العراق الفنية، من 2 إلى 6 فيفري 1998. حضره ضباط ومسؤولون عراقيون رفيعو المستوى. ولم تفض هذه المكافحة إلى توفير عناصر قابلة للتثبت من سير برامج إنتاج غاز الأعصاب (في إكس VX) وإتمامه، فاستنتجت اللجنة أن العراق كان بإمكانه، غداة غزو الكويت، أن ينتج من 50 إلى 100 طن من هذا الغاز السّام.

وفي جوان 1998 عُثر على قطع لرؤوس صواريخ بها بقايا هذا الغاز وآثار للمثبت (Stabilisateur)، أكّدت وجودها مخابر أمريكية، بيد أن تحاليل أجريت في مخابر فرنسية وسويسرية على قطع لرؤوس أخرى نفت وجود هذا الغاز وكذلك المثبت، وفي 18 جوان رفضت السلطات العراقية تسليم وثيقة يُعتقد أنها تحوي معلومات حيوية تتعلق ببرنامج التسلح غير التقليدي مدّة الحرب العراقية الإيرانية. وحاصل الأمر أنّ الشكّ في هذه النقطة وفي مسألة المواقع الرئاسية قد طغى على نتائج اللجنة (L'UNSCOM) وساهم في إرجاء قرار مجلس الأمن بإنهاء العقوبات الاقتصادية.

وفي 21 جويلية، هدد العراق بأنه لن يقبل ماوصفه بـــ "الأعذار والتعلات" لاستدامة نظام العقوبات. وفي 10 سبتمبر أوقف مجلس الأمن الإجراء المتعلّق بمراجعة العقوبات بصفة دورية (مبدئيا مرّة كلّ أربعة أشهر) بسبب إخلال العراق بالتعاون مع لجنة مجلس الأمن (الأونسكوم) فاجتمع البرلمان العراقي ، ردّا على ذلك، في دورة استعجالية في 15 سبتمبر وصوت على قرار ينهي كلّ تعاون مع المفتشين إلا إذا شرعت الأمم المتحدة في مراجعة العقوبات. وخلال حوار اللحظة الأخيرة بين كوفي عنان وطارق عزيز عبّر طارق عزيز عن تعليق أي تعاون عراقي إذ أصبحت تُستخدم التفتيشات كوسائل "استفزاز". وفي 16 ديسمبر 1998 غادر فريق المفتشين بغداد . وتلك نهاية الأونسكوم.

وتمثّل **عنصر الأزمة الثالث** في مدّة السّنوات الأربع تقريبا والتي تفصل ديسمبر 1998 عن نوفمبر2002، تاريخ عودة فريق المفتشين الجديد. فقد اعتبرت هذه المدّة كافية لإعادة تنشيط برنامج إنتاج الأسلحة المحظورة مادام في البلد تجهيزات وعناصر صناعية وتقنية صالحة. وكان ذلك لبّ الاستدلال الذي تبسط فيه التقرير الذي نشرته بريطانيا في 24 سبتمبر 2002. فما دام برنامج نزع أسلحة العراق لم يبلغ منتهاه، فإن مخاطر تفجّر كارثي مُهدد للمنطقة وخارجها تبقى قائمة. وتخلط التصريحات الأمريكية هذه الحجة بغيرها لجعل العراق شيطانا ولتجريد هيئة الأمم المتحدة، وفي مرحلة أولى، من اعتبارها منظمة قادرة على أداء التفويض الموكل إليها.

- وحصيلة الأمر أن هذا **العامل الخامس**- نزاع العراق ومجلس الأمن- موضوع خلاف، إذ يتردد تأويلان يحدد كلّ واحد منهما نتائج متعلّقة بحلّ الأزمة، مختلفةً عما يحدده الآخر. فهناك عضوان في مجلس الأمن (الولايات المتحدة والمملكة المتّحدة) يريان أن العراق يتملّص من التزماته بعنوان الفصل السابع من الميثاق، وهو ما يعني أن المرور من العقوبات الاقتصادية إلى الإرغام بالوسائل العسكرية صار له من الآن ما يبرره.
- أما التأويل الثاني فيقوم على الشكّ المتعلّق : بإخفاء أسلحة محرمة، ووجود أسلحة غاز الأعصاب (في إكس VX)، وإعادة تنشيط البرامج العسكرية منذ ديسمبر 1998. وعلى أساس هذا الشك ترى أغلبية المجلس أن تفويض لجنة التفتيش لم يكتمل وأنه يحسن بادئ ذي بدءٍ الوصول به إلى غايته مع التّحقق من أنّ السلطات العراقية لا تجعل في طريقه أيّة عراقيل. وسيكون المجلس بعد أن يتسلم تقرير اللجنة قادرًا على تحديد ما يترتّب على ذلك من تبعات : فإما رفع العقوبات وإما الالتجاء إلى تدخل عسكري وإما بديل آخر. وهذه حينئذ العوامل المكوّنة للمسألة العراقية.

إنّ العراق يطرح عند هذا الحدّ مشكلة أمن إقليمي ونزاعا ذا طابع عالمي. وتقلب هذا الوضعَ حقيقةٌ جديدة تلت الحادي عشر من سبتمبر. فقد قامت، في تقييم الولايات المتّحدة الداخلي، علاقة بين الإرهاب العالمي وبين وجود (أو انتشار) أسلحة الدّمار الشّامل. وتُرسي هذه العلاقةُ التي أعلنها الرئيس بوش في خطابه يوم 1 جوان 2002 بالأكاديمية العسكرية بـــ واست بوينت (West Point) وصفَ التهديد العراقي على أسس جديدة : فقد أصبح تهديدا عالميّا فعليّا (وليس محتملا). ويمثل هذا الوصف الذي يعدّه بعضهم حاسما، ذريعة للحرب وهو منطلق الأزمة العالمية. والوجه الموضوعي منها أنّ الإرهاب العالمي الذي يستعمل أسلحة الدّمار الشامل قد يكون بذلك أكثر فتكا. أما الوجه الآخر فله علاقة بالتقييم السياسي الذي على مجلس الأمن أن يقوم به عادة. وعلى هذا توجد ثلاثة أجوبة مناسبة بحسب مستويات إدراك المسألة العراقية وهي جواب إقليمي، وجواب مجلس الأمن، وجواب الولايات المتّحدة.

فإذا كان الجواب عن مشكل الأمن الإقليمي يبدو الآن أمرًا لا تقتضيه الأحداث الحالية، فإنّه مع ذلك يبقى صالحا في المستقبل. أما الجواب عن مشكل الأمن العالمي الذي أصبح جوابا أكثر إلحاحا، فقد صار زمامه منفلتا من يد دول المنطقة منذ أن جعلته العلاقة المقامة، حقيقة أو ادّعاء، بين نزع أسلحة العراق وأمن الولايات المتّحدة القومي في مرتبة الأولوية في جدول الأعمال العالمي. ويبقى العالم حاليا معلّقا على ما سيُتّخذ من قرار إما من الولايات المتّحدة أو من مجلس الأمن، وذلك فيما يتعلّق بتسوية ما أصبح "أزمة عالمية".

الأمن الإقليمي ومراقبة التسلّح :

لقد سبّبت إشكالية الأمن الناشئة عن بروز المسألة العراقية في المسرح الإقليمي من الخليج إلى إيران، توتّرا عسكريا وسباقا نحو التسلّح وتحالفات ظرفية مع قوى خارج

المنطقة (الولايات المتّحدة وروسيا وبلدان أخرى) دون استبعاد اللّجوء إلى المزوّدين بالأسلحة الهامشيّين. فهذه ومثيلاتها إجابات عاجلة ومتباينة تقوم على الحذر. وكان من الممكن أن يكون الجواب الأساسي استخدام سياسة أمن إقليمي ومراقبة تسلّح متعدّدة الجوانب على غرار الأمثلة التي أعدّتها هيئة CSCE على المسرح الأروبي والتي غيّرت العلاقات العالمية منذ أواسط السبعينات. وأسس مثل هذه السياسة هي :

* الانضمام إلى المعاهدات العالمية وثيقة الصلة بالموضوع والمتعلّقة خاصّة بأسلحة الدّمار الشامل.

* تركيز نظام من إجراءات الثقة ومراقبة التسلّح يشمل جميع الفاعلين المركزيين والهامشيين.

* إقامة "كتابة" متعدّدة الجوانب مهمّتها مراقبة إجراءات بناء الثقة والأمن هذه (CSBM).

إن مبادرة مثل هذه كان من الممكن، لتماشيها مع مخطط السلام الذي تمّت المصادقة عليه في مؤتمر القمة العربية المنعقد في مارس 2002، أن تمثّل إشارة تبنّ شاملة ومتماسكة للسّلام والأمن والاستقرار الإقليمي يتجاوز الحدود العرقيّة والعقديّة التي مثلت تربة للأصوليات والتطرف من كل حدب وصوب. لقد أجابت قمّة بيروت على محور واحد هو المحور العربي- الإسرائيلي وتخلّت عن المحور الثاني لقوى خارج المنطقة. لِمَ حدث ذلك؟ لأن البلدان المعنية أبعدت كلّ صيغة تراض مع النظام العراقي الحالي.

إنّ الإجابة الإقليميّة الحقيقية أي عدم تبنّي دول المنطقة نفسها "المسألة العراقية" تديم التوتر وتبقي على تدخّل القوى من خارج المنطقة، هذه القوى التي تتغيّى (أي لها غاية)- في الوقت الذي تستجيب فيه لنداء البلدان المهددة من طرف العراق- تحقيقَ

حساباتها الخاصّة في المنطقة. والأمر ذو وجهان: فإمّا أن تعترف دول المنطقة بعضها ببعض وتقبل بالتعايش على ما بينها من اختلاف، وترتقي إلى مفهوم إستراتيجي مشترك وتنظم علاقاتها اعتمادا على الطرق الدّيبلوماسية الحديثة ومناهجها، وإمّا أن تُغذّيَ انعدام الثّقة بينها وتُحكّمَ بالتالي القوى الخارجية التي ستستخلص النتائج في نطاق مصلحة حلفائها طبعا. إنّ هذا الخيار ليس ضربا من السّذاجة. وهذه الحجج تصلح بالنّسبة إلى المغرب العربي. أليس دور اتّحاد المغرب العربي (L'UMA) صياغة المفهوم الاستراتيجي الإقليمي قبل فوات الأوان؟

إجابة الأمم المتّحدة :

لم يتخلّ مجلس الأمن– ردّا عن الأزمة المتولدة عن قطع العلاقات بالأونسكوم L'UNSCOM عمّا عُهد إليه به منذ البداية، فقد حافظ فيما يتصل بالمضمون على موقفه الصّارم، ولكنّه قدّم تنازلا فيما يتعلّق بتكوين لجنة المفتشين.

والإجابة عن كلّ هذا تكون على ثلاث مراحل كبرى :

1– عيّن القرار 1284 بتاريخ 17 ديسمبر 1999 لجنة جديدة أونموفيك أو كُكُفينو (UNMOVIC ou COCOVINU) كُلّفت بإتمام عملية التّفقّد ووضع نظام مراقبة مستمرّ يتعلّق بالحظر. وبهذ يكون العراق قد دُعي إلى القبول بفريق المفتشين الجدد مع الوعد بتعليق العقوبات الاقتصادية فورا (باستثناء الحظر)، إذا كان تقرير اللّجنة الجديدة إيجابيا. أمّا إذا كان التقرير سلبيا فإنّ نظام العقوبات يبقى على حاله. ولْنشر إلى أنّ العراق في 20 ديسمبر رفض القرار لأنه لا يرفع الحظر فورًا.

2– شدّد القرار 1441 بتاريخ 8 نوفمبر 2002 من الشروط على العراق حتّى يتمّ رفع العراقيل أمام اللجنة الجديدة، ولكنّه لم يتخلّ قطعا عمّا عُهد له به في الأصل. فالمجلس

قصّر نظره على مراقبة الأسلحة المحظورة وحدها دون تدخّل في إشكالية الإرهاب الدّولي.

3- أثناء الدّورة الوزارية لمجلس الأمن بتاريخ 20 جانفي الماضي، اعتبر أغلب أعضاء المجلس أنّ الجوء إلى اللجنة – فيما يتعلّق بإزالة بقايا أسلحة الدّمار الشامل- هو أكثر فعالية من اللجوء إلى التدخّل العسكري. والحقيقة أن المجلس رفض كلّ تجاوز نحو مآخذ أخرى. وفي 22 جانفي بباريس أعاد شيراك وشرودر التأكيد على هذه النتائج.

الأطروحة الأمريكية :

لا تربط الولايات المتّحدة التّهديد العراقي بالإرهاب الدّولي فحسب، وإنّما تربط سلامة حكم المنطقة بأكملها بالأمن العالمي. لقد أدرك المخططون الأمريكيون إدْراكا شاملا أسباب تعقّد الوضع العربي الذي لم يعد من الممكن استمراره لأنّه كان السّبب في الهجوم على أرض الولايات المتّحدة.

إن أكبر ارتداد لسلاح 11 سبتمبر هو أنّ الولايات المتّحدة أدركت أنّها تلقّت رسالة من الشعوب العربية، عليها أن تجيب عنها. وقد فعلت ذلك في سبتمبر 2002 بالذّات.

وفي ظلّ هذا المنطق، ليست الحملة ضدّ العراق إلا حلقة من حلقات عملية أشمل تتمثل في فتح منفذ يمكن من وضع حد للجمود الاستراتيجي والسّياسي الذي صار على درجة من الخطورة تتجاوز حدود المنطقة. ويجب في الحقيقة النظر في خلاصة الوثائق التي نشرها البيت الأبيض في سبتمبر 2002 بعنوان "استراتيجية الأمن القومي" وكذلك خطب المسؤولين الرّسميين في الحكومة ومجلس الشيوخ. لندرك حجم إعادة التركيز على العالم العربي في أولويات الولايات المتحدة، فقد صرّح السناتور شوك هاجل (Chuck Hagel) عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في 16

ديسمبر الفارط غداة جولة في المنطقة صحبة رئيس اللجنة ذاتها السيناتور جوزيف بيدن (Joseph Biden) "أنّ الشرق الأوسط تحول من مسألة على هامش الاستراتيجية الكونية الأمريكية إلى مسألة مركزية".

وقد تمّ تحديد أهداف ثلاثة هي العراق والصراع العربي الإسرائيلي والعملية الديمقراطية. وفي هذا السياق فإنّ تحييد العراق ليس إلا مقدمة لحملة تطهير عميقة لمجمل المنطقة ستتم عبر تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ثم تلتفت إلى بقية الأولويات الأخرى كأشكال الحكم والعدالة والتسامح والتعليم ومنزلة المرأة الخ... وقد قامت كوندوليزا رايس (Condoleezza Rice) في فاتح أكتوبر الماضي بإعطاء أولى إشارات البدء لمجموعة من الخطب تشرح وتبرز هذه الأولويات بالنسبة إلى الاستراتيجية القومية الأمريكية. ثم تبعها ريتشارد هاس (Richard Haass) في 4 ديسمبر ولورن كرانر (Lorn Craner) في 5 ديسمبر وجورج تينيت (George Tenet) في 11 ديسمبر. واختتم كولن باول (Colin Powell) هذه الحملة في 12 ديسمبر بأن أعطي لهذا "الهجوم" تسمية "مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية" وهكذا نجد أنفسنا أمام سياسة أمريكية جديدة تجاه العالم العربي كان نائب وزير الخارجية الأمريكي وليام بيرنس (William Burns) قد شرحها جهرة أثناء جولته في بلدان المغرب العربي أيام 9-10 ديسمبر بتونس فالجزائر فالرّباط.

وسيتم تطبيق هذه الاستراتيجية حسب إيقاعات مُتفاوتة حسب طبيعة كلّ هدف. وتنبع أهمية هذه الرؤية من كونها لا تقوم على إشكالية أسلحة الدمار الشامل فحسب، كما أنّ صلتها بالتفويض الأممي هو من باب الانتهازية الواضحة. وفي المقابل نرى تصريحات ديك شيني (Dick Cheney) ودونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) تتسم

بوضوح كاف. وقبل تشكل ملامح استراتيجية الأمن القومي الأمريكي كانت تصريحات الرئيس بوش تصبّ في نفس الاتّجاه ثمّ صارت بعد ذلك أكثر دقّة.

فقد صرّح ديك شيني (Dick Cheney) نائب الرئيس الأمريكي في 6 أوت الماضي في مدينة ناشفيل (Nashvill) قائلا "إن تغيير النظام في العراق سيجلب منافع عديدة في المنطقة. فحين تختفي التهديدات الأخطر تستطيع آنذاك شعوب المنطقة المتعطشة للحرية أن تجد فرصة للنهوض بالقيم المولدة للسلم. أما فيما يتعلّق بردود فعل الشارع العربي فقد أشار البروفيسور فؤاد عجمي خبير الشرق الأوسط إلى أنّه يتوقع أن تخرج جماهير البصرة وبغداد بعد التحرير مهللة تهليل جماهير كابول (Kaboul) لتحيّي وصول الأمريكيين، وحينها فقط سيراجع المتطرّفون في المنطقة حساباتهم واستراتيجية الجهاد عندهم وينعم المعتدلون بالاطمئنان. وفي ذات الوقت تقوى قدرتنا على الدفع بمسار السلام العربي- الإسرائيلي بكيفية شبيهة بتحرير الكويت سنة 1991".

وفي 20 جانفي الفارط عرض دونالد رامسفالد (Donald Rumsfeld) كاتب الدّولة للدفاع الأمريكي فكرة قبول الرئيس صدام حسين بالنفي الاختياري من أجل تخليص المنطقة من التوترات ومن ضغط التدخل العسكري، في حين قام كولن باول (Colin Powell) في نفس اليوم أثناء الجلسة الوزارية لمجلس الأمن بمحاولة حصر النقاش في العلاقة بين العراق وتنامي الإرهاب الدولي وهو ما رفضته فرنسا وإسبانيا والصين بشدّة.

إنّ أهداف الحرب المعلنة من قبل الولايات المتّحدة لا مصداقية لها، ذلك أن أهداف الحرب الحقيقية غير المعلنة تظلّ أقوى عند الرئيس بوش وعند بعض الاستراتيجيين

الأمريكيين. وهكذا فإذا كان سبب الحرب ليس العراق بالضبط فلماذا تقوم هذه الحرب الآن وفي هذه المنطقة بالذات وبكل هذا العناد ؟

لابد من أن نعود إلى المهمّة التي لم يتمّها الرئيس بوش الأول، وإلى تحديات الرئيس صدّام حسين الذاتية (محاولة اغتيال بوش الأب ، رسم صورته على مسّاحة الأقدام ، طرد المفتشين الأمريكيين، مع عديد من الإثارات التي تنمّ عن كره شديد)، كما يجب أن يُرْجع إلى ما مُنيت به الحملة على أفغانستان من خيبة جزئية لفشلها في القبض على أسامة بن لادن، وإلى ما اكتُسب من عبر من أحداث 11 سبتمبر، تلك التي تصدرت "خطّة الأمن القومي"، وإلى الرّغبة في تحويل الأولوية عن الصّراع الإسرائيلي الفلسطيني، وإلى السّعي بعزم إلى فرض الهيمنة المطلقة بما في ذلك الهيمنة على جغراسياسية النّفط، وإلى كسب الاستحقاق في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004. كلّ ذلك دون أن نقلّل من إجماع دول المنطقة السياسي على الرّغبة في التّخلص من النظام العراقي بصفة نهائية، ولعلّه من المعقول أن نستبعد فكرة وجود اتّفاق سرّي محتمل مع بعض بلدان المنطقة.

إنّ مثل ثقل هذه الأهداف التي ترمي إلى شنّ الحرب، سواء المعترف بها أو غير المعترف بها، غير كافية، لا لإقناع مجلس الأمن، ولا للتمكّن من تكوين تحالف مقنع، ولا لتكوين موقف شعبي مؤيّد في مجتمع ديمقراطي، فتبقى الحرب إذن حدثا إنسانيّا بالدرجة الأولى من جهة، وحدثا معقولا بصفة جزئية من جهة أخرى.(*)

(*) إنّ ما جاء من أفكار في هذه المحاصرة لا يلزم إلاّ صاحبها. وهي أفكار قابلة للنّقاش، والمجلّة على استعداد في عددها المقبل (30) نشر ما يصلها من انطباعات وردود.

المكتبة الأندلسيّة

◈ كــتــب:

1- أ.د. حمدان حجّاجي: محاضرات في الشّعر الأندلسي في عصر الطّوائف منشورات زرياب، الجزائر ، مارس 2001 (103 ص) : الكتاب عبارة عن مجموعة من المحاضرات ألقاها الأستاذ حمدان حجّاجي بالكوليج دي فرانس بباريس في شهر مارس 1993. وهذه المحاضرات هي :

- الشّعر الأندلسي في القرن 5- 11/6- 12. تاريخ – مجتمع- ثقافة ص ص 3 -28.
- ازدهار الشعر الأندلسي في عصر الطّوائف : المعتمد بن عبّاد الشاعر وأمير إشبيليّة ص ص 29 – 55.
- المرأة في المجتمع الأندلسي وتصويرها في الشعر في عصر ملوك الطّوائف: الأميرة ولاّدة. ص ص 57-81.
- الطبيعة في الشعر الأندلسي: ابن خفاجة الجنّان ص 83.
- قائمة بأهمّ المصادر والمراجع المعتمد عليها في هذه المحاضرات ص ص 99-101.
- قائمة في المنشورات للأستاذ حمدان حجّاجي ص ص 102-103.

****

2 - Hamdan Hadjadji : de la poésie andalouse sous les Reyes des Taifa V/11 siècle. Édition Zyriab –Alger 2002 (88 p) :

-Leçon 1 : La poésie andalouse au V/11 siècle, histoire, société, culture p p 3-21.

-Leçon 2 : L'éssor de la poésie andalouse. p p 22-44.

-Leçon 3 : La femme dans la société andalouse. Sa présentation en poésie p p 45 – 65.

-Leçon 4 : la nature dans la poésie andalouse, Ibn Khafadja Al- Djannãn p p 67-84.

-Bibléographie sélective. p p 85-86.

-Table des Matières. p 87.

والطّريف في الكتابين أنّ الأوّل هو تعريب للثّاني، والثّاني هو ترجمة للأوّل. وطُلاّبنا في أمسّ الحاجة إلى هذا الضّرب من التّأليف للاطّلاع على تراثنا الأندلسي من جهة، وتحسين مستواهما اللّغوي في العربيّة ، وخاصّة الفرنسيّة، من جهة أخرى.

****

3- أ.د عبد الله يوسف الغنيم: سجلّ الزّلازل العربي: أحداث الزّلازل وآثارها في المصادر العربية- الكويت 2002،(470 ص):

تناول أ.د الغنيم في هذه الدّراسة الأكاديميّة أسباب الزّلازل عند العرب، ومعرفة مدى تأثّرهم بآراء من سبقهم من الأمم الأخرى، ثمّ درس أحداث الزّلازل في الكتابات العربية، حيث بدأ بعرض تحليلي لمصادر الدّراسة، يليه "سجلّ الزّلازل العربي" الذي قام بإعداده اعتمادا على أوثق المصادر العربيّة، ثمّ ختم ذلك بتحليل للسّجل المذكور، وبيان الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها منه بما يحقق دراية أكبر بحدود المعرفة العربية في هذا المجال. وسنقوم في العدد المقبل (عدد30) بدراسة الزّلازل في المغرب والأندلس من خلال كتاب أ.د الغنيم.

****

4- ديوان "أحبّك حين أحبّك" للشّاعر عادل معيزي: هذا الديوان عبارة عن مجموعة قصائد كُتبت بين سنتي 1996و2001 وهي: الفتنة الآلهة ص7، ورؤيا 1999 ص 17 وأقصودة العائد (الأقصودة تركيب لفظي بين الأقصوصة والقصيدة) ص 37، وحواريّة ص 53، ومقاماتُه الوَجْدُ (مهداة إلى الفنان لطفي بوشناق) ص 72، وكأنّنا جسدان في روح واحدة ص 81. وقد حاز الشاعر بديوانه هذا على جائزة بلديّة صفاقس للتأليف والإبداع لسنة 2001. طبع الكتاب بتونس في سبتمبر 2002 (98 ص). وقدّم الشّاعر ديوانه بطريقته الخاصّة في : (ص5).

* * *

◈ مجــلات عربية:

أ- **مجلّة "قرائنا"** العدد 25: شعبان- رمضان 1423/ نوفمبر- ديسمبر 2002: وصلنا هذا العدد حافلا كالعادة بمجموعة من البحوث القيّمة: كبحث الأستاذ الدّكتور محمد بن ابراهيم الشيباني حول مختصر مذكّرات رحلة القبطان الأسترالي آلف فليبرز (الحلقة 25). ص ص6-11، ودراسة حول المخطوطات العربيّة في مكتبة الكونغرس الأمريكيّة للأستاذ حسني عبد الحافظ ص ص 15-21.ومن بين هذه المخطوطات نجد مخطوطا أندلسيا هو التّيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدّاني (ت444/1052). وقد دوّنت هذه النّسخة سنة 907/1501. وبحث حول النقود العباسيّة في حواضر الجزيرة العربيّة للأستاذ عبد الله بن جاسم المطيري ص ص 22-25.

****

ب- **مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانيّة** : المجلّد 18 العدد الأوّل 2002: يحتوي هذا العدد على بحوث ودراسات مختلفة لعلماء ودكاترة أجلاّء: كبحث "العلاقات الأدبيّة السّوريّة الألمانيّة المعاصرة، واقعها وآفاقها"، و "صورة المرأة العربيّة الأروبيّة في روايات د.شكيب الجابري "، و "ظاهرة العذل في شعر حاتم الطّائي "، والدّوريّات الأردنيّة: دراسة تحليليّة تقويميّة"، و"العولمة والتكامل الاقتصادي العربي"، و "الثورة المعلوماتيّة عواقبها وآفاقها"، و "هنري بيرجسون وفلسفة الدّيمومة" و "البيان اللّفظي في الخطاب القرآني".

****

ج- **أفاق الثقافة والتّراث:** السّنة العاشرة العدد الأربعون شوال 1423/ يناير (كانون الثّاني) 2003.

وصلتنا هذه المجلّة التي تصدر عن دائرة البحث العلمي والدّراسات بمركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث، حافلة بمقالات قيّمة تتصدّرها افتتاحيّة العدد بقلم الدّكتور عزالدّين بن زغيبة بعنوان : المسلمون في الهند ص 4- 5. أمّا المقالات فهي:

- د.محمود الحاج قاسم محمد : الأمراض الجلديّة عند الأطباء العرب والمسلمين ص180.

- أ.د.حاتم صالح الضامن : لباب تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح لأحمد يوسف اللَّبْلِّي المتوفّى سنة 691هـ. ص 190.

****

د- **عمّان:** مجلّة ثقافيّة شهرية العدد 91- كانون الثاني 2003 والعدد 92- شباط/2003 : وهذه المجلّة ببحوثها الجادّة وإخراجها البديع تعطي صورة مشرقة للثّقافة والفكر في المملكة الهاشمية الأردنية.

****

هـ- **دراسات تاريخية:** مجلّة علميّة فصلية محكمة تُعنى بتاريخ العرب، السّنة الثانية والعشرون/ العددان 77- 78 /كانون الثاني حزيران 2002: نجد في هذا العدد عدّة بحوث قيّمة من بينها بحث الدكتور صالح فياض أبو دياك بعنوان: الجيش في الأندلس زمن الإمارة والخلافة الأمويّة الثانية ص ص 75- 127.

****

و- **رسالة معهد التراث العلمي العربي:** الصادرة عن جامعة حلب (معهد التراث العلمي العربي) : السنة 25، العدد 73 ذو القعدة 1423/كانون الثاني 2003: صدر هذا العدد كالعادة مسلّطا الأضواء على نشاط معهد التّراث العلمي العربي وغيره من المعاهد الأخرى في العالم المهتمّة بتاريخ العلوم العربيّة والإسلاميّة.

◈ **مجلات أجنبية:**

- وصلتنا مجلاّت أخرى بلغات أجنبيّة وهي:

- Der Islam :Zeitschrift fur Geschichte und Kultur des Islamischem Orients (Band 79 Heft2-2002). p p 201-380.
- Anaquel de estudios Arabes vol . 13 /2002 -181p.

- Al-Qaņtara : Revista de Estudios Árabes vol. XXIII Madrid 2002 Fax 2-584 p.

- MISCELÁNEA DE ESTUDIOS ÁRABES Y HEBRAICOS SECCIÓN DE HEBREO Vol . 50 año 2001/ Universidad de Granada.

- MISCELÁNEA DE ESTUDIOS ÁRABES Y HEBRAICOS SECCIÓN ÁRABE-ISLAM Vol . 51 año 2002/ Universidad de Granada.